قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: أسرار النجاح

Reading in the Singaporean Development Experience: Secrets of Success

عمار سعد الله [1] *، وليد شتوح [2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية (الجزائر)، مخبر (LARIEF)جامعة عنابة، omar_sa23@yahoo.fr

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية (الجزائر)، مخبر (LARIEF)جامعة عنابة، walidsport23@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/16؛ **تاريخ القبول:** 2022/12/28؛ **تاريخ النشر:** 2022/12/31؛

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على خبرة سنغافورة في التنمية من خلال التطرق إلى العوامل المسؤولة عن الأداء التنموي الناجح لهذه الدولة. وقد خلصت الدراسة الى مقدرة سنغافورة على تحقيق الانطلاق الاقتصادي والمحافظة عليه في ظل عالم يتغير على الرغم من افتقارها للموارد الطبيعية والمالية اللازمة في عملية تنميتها، ويرجع الفضل في ذلك الى وجود تشابك بين مجموعة من العوامل التاريخية، والسياسية، والثقافية والايديولوجية التي كان لها الوقع الايجابي في تحقيق نجاح العملية.

الكلمات المفتاحية : سنغافورة، التنمية، الدولة، التعليم، الاستثمار الاجنبي المباشر.

تصنيف JEL : O1 ؛ O53

Abstract:

Through this study, we aim to get to know Singapore's experience in development by examining the factors responsible for the successful development performance of this country. The study concluded that Singapore is able to achieve and maintain economic launch in a world that is changing despite its lack of natural and financial resources in its development process, and all of this thanks to the existence of an overlap between a set of historical, political, cultural and ideological factors that had a positive impact in achieving a successful operation.

Keywords: *Singapore, development, state, education, foreign direct investment.*

Jel Classification Codes : *O1 ; O53*

* المؤلف المرسل: سعد الله عمار **omar_sa23@yahoo.fr**

مقدّمة:

كانت سنغافورة قبل خمسة عقود بلدًا متخلفًا يرزح سكّانه في فقر مدقع، مع مستويات عالية من البطالة؛ ونصف السكان من الأميين. لتصبح اليوم واحدة من أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة لا تصدق؛ إذ وصل إلى اكثر من 60 ألف دولار أمريكي، مع معدل للبطالة بلغ 2% فقط. وتمتلك سوقًا حرًا على درجة عالية من التطور والنجاح، وهي واحدة من المراكز التجارية الرائدة في العالم، ومقصد رئيس للاستثمارات الأجنبية والخدمات اللوجستية.

سطرت سنغافورة واحدة من أهم قصص النجاح الاقتصادي في العالم، وأصبح صعودها الاقتصادي نموذجًا يحتذى به دوليًا، بالنسبة إلى بلد يفتقر إلى الأراضي والموارد الطبيعية والمالية، ولكن من خلال تبني سياسات منفتحة على الخارج، وتطبيق «رأسمالية السوق الحرة»، والتعليم والبحث والابتكار، وسياسات واقعية صارمة، استطاعت سنغافورة التغلب على عيوب الجغرافيا، وتصبح رائدة في التجارة العالمية، مع صغر حجمها الذي يبلغ 682.7 كم^2.

الاشكالية: من خلال ما تقدم، السؤال الملح الذي يتبادر للأذهان .. كيف استطاعت هذه الدولة شحيحة الموارد أن تصنع كل هذه النجاحات، وتحرز مثل هذا التقدم وتحافظ عليه؟

فرضية الدراسة: استطاعت سنغافورة أن تحرز الانطلاق الاقتصادي والتقدم وتحافظ عليه بفضل مجموعة من العوامل التاريخية، والسياسية، والثقافية والايديولوجية التي كان لها الوقع الايجابي في تحقيق نجاح العملية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية دراسة الخبرة السنغافورية في التنمية والتطرق إلى السياسات المسؤولة عن الأداء التنموي، من سبب رئيسي يتمثل في كيفية الاستفادة من هذه التجربة التنموية بالنسبة للدول المتخلفة، والى أي مدى يمكن مجاراتها.

الهـــدف مـــن الدراســـة: يهدف البحث بشكل عام الى التعرف على أهم العوامل المسؤولة على نجاح التجربة التنموية السنغافورية، ومن ثم تقديم المقترحات والدروس المستفادة للدول المتخلفة في سعيها للتقدم؟

مناهـــج الدراســـة: للتمكن من اختبار الفرضية الموضوعة اعلاه وكذلك مراعاة لطبيعة البحث ما يدعونا إلى تطبيق المنهج الوصفي التحليلي.

المحور الأول: مظاهر الانطلاق الاقتصادي بسنغافورة:

كان اقتصاد سنغافورة وقت الاستقلال في عام 1965 يعتمد على تجارة إعادة التصدير والقواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة، وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضًا، ومستوى البطالة مرتفعًا، والإسكان والرعاية الصحية رديئان، أما اليوم فتعرف سنغافورة انطلاق اقتصادي تتجلى مظاهره من خلال المؤشرات التالية: (The World Bank, World Development Indicators, 2019)

– نتيجة نجاح العديد من برامج التنمية والخطط الاقتصادية، ارتفع اجمالي الدخل الوطني السنغافوري بالأسعار الجارية للدولار الامريكي من 717,6 مليون دولار أمريكي عام 1960 ليصل عام 2018 الى 339,5 مليار دولار أمريكي.

– ارتفاع احتياطيات سنغافورة من العملات الاجنبية من 826,63 مليون دولار أمريكي عام 1969 الى 287,46 مليار دولار أمريكي عام 2018.

– نجحت سنغافورة بالرغم من قلة مواردها الطبيعية والمالية من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تظهر في تطور نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني حسب طريقة الأطلس وبالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 490 دولارا أمريكياً عام 1962 ليتجاوز 58770 دولار أمريكي عام 2018 بعد قرابة نصف قرن فقط من العمل.

– كانت هناك مستويات منخفضة من التضخم، أي حوالي 2% سنويًا خلال العقود الستة الماضية تقريبًا، ما عدا في السبعينيات عندما ارتفع إلى 5,8% سنويًا ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أزمة النفط والاتجاهات التضخمية في الاقتصادات الغربية.

– تحقيق سنغافورة لمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8% من سنة 1961 الى سنة 2018 رغم تعرضها لعدة نكسات خلال مسيرتها التنموية.

– تغيرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل وفي الناتج المحلي الاجمالي بسبب التغير الهيكلي للاقتصاد السنغافوري نحو الانشطة الأكثر مردودية، حيث قدرت عام 1965 نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في التشغيل بـــــــ 5% و27% و68% على الترتيب، مقابل 0,28% و35,17% و64,55% على الترتيب عام 1991، والتي ما فتأت أن تطورت الى 0,46% للزراعة و16,6% للصناعة 82,94% للخدمات عام 2018. في حين، قدرت نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بـــــ 3,70% و10,57% و74,51% على الترتيب عام 1960، مقابل 0,25% و25,45% و62,81% على الترتيب عام 1991، والتي ما فتأت أن اصبحت عام 2018 بالشكل التالي: 0,02% للزراعة و20,81% للصناعة 69,37% للخدمات.

– يصنف التقرير الخاص بالصحة في العالم الذي تصدره منظمة الصحة العالمية نظام الرعاية الصحية في سنغافورة بأنه الأفضل في آسيا وأنه يحتل المرتبة السادسة على الصعيد العالمي (Human Rights Council, 2011, p7)، وبلغ متوسط العمر المتوقع 82,89 سنة في عام 2017 مقارنة بـــــ 65,65 سنة فقط في عام 1960. وبلغ معدل وفيات الرضع 1,1 في كل 1000 مولود حي عام 2017 مقارنة بـــــ 16,2 في كل 1000 مولود حي عام 1968.

– وفقا للتقرير السنوي حول القدرة التنافسية لعام 2018 الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ضم 140 دولة حول العالم، وقيم من خلاله الإمكانات الاقتصادية العالمية لتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل، جاءت سنغافورة في المرتبة الثانية بـــ 83,5 نقطة خلف الولايات المتحدة بـــ 85,6 نقطة متبوعة بألمانيا بـــ 82,8 نقطة. وحسب نفس التقرير، احتلت سنغافورة المرتبة الاولى في جوانب كل من البنية التحتية والصحة وسوق المنتج، والمرتبة الثالثة في الجانبي المؤسساتي وسوق العمل، والتموقع في المرتبة الرابعة من حيث اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة الخامسة في جانب نظام مالي، والمرتبة 14 في جانب القدرة على الابتكار، المرتبة 16 في جانب ديناميكية العمل والمرتبة 20 من حيث المهارات (Klaus Schwab, 2018, pp511-513)

– تحتل سنغافورة حسب تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018 المرتبة التاسعة من أصل 189 دولة، إذ بلغت علامتها 0,932 على دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بعام 1990 الذي بلغت فيه العلامة 0,718. وحسب نفس التقرير دائما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة وأكثر في سنغافورة كمتوسط خلال الفترة2006-2016 سبة97% (Kovacevic, et al., 2018, pp26-54)

المحور الثاني: عوامل نجاح التجربة التنموية السنغافورية

تتشارك العديد من الدراسات في الاستشهاد بمجموعة من العوامل دون غيرها في تعليل نجاح التجربة التنموية السنغافورية نذكرها في مايلي:

أولا: التعليم.. حجر الزاوية في نهضة سنغافورة

لطالما شكّل التعليم اللبنة الأساسية في بناء صرح التنمية الاقتصادية والوطنية في سنغافورة الحديثة. نذكر هنا العبارة الشهيرة لرئيس وزرائها جوه تشوك ثونغ (Goh Chok Thong): "إنَّ ثروة كل أمة تكمن في شعبها". لذا حظي التعليم منذ تأسيس الجمهورية بتقدير بالغ بصفته العامل الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز اللحمة الوطنية في بلدٍ فقير إلى الموارد الطبيعية، ويبدو

ذلك جلياً في تصريحات كبار زعماء سنغافورة. لكن التصريحات حول "رعاية كل طفل" ليست مجرد عبارات سياسية فارغة، بل اقترنت في كل مرحلة برغبة عارمة في استثمار موارد مالية ضخمة في حقل التعليم. لقد ارتفع الإنفاق على التعليم إلى 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي عام2010 ليدنو بذلك من نسبة 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي (OECD, 2011,p165).

مر نظام التعليم في سنغافورة بعدة مراحل خلال تطوره منذ استقلالها الى يومنا هذا:

1. المرحلة المتمحورة حول البقاء: من 1959 إلى 1978

تطور نظام سنغافورة التعليمي منذ عام 1959 عندما حصلت على الحكم الذاتي من بريطانيا. ففي عهد الاستعمار، كانت كل طائفة تنشئ مدارسها وتدرّس بلغتها وتستعمل الكتب المدرسية القادمة من بلدانها الأصلية. وضعت سنغافورة نظاما تعليميا وطنيا لتحقيق التماسك الاجتماعي وقد أصبحت الثنائية اللغوية إلزامية في عام 1966، علما بأن الإنكليزية هي لغة التعليم الرئيسية (Human Rights Council, 2011, p8). يقوم هذا النظام الموحد (ثنائي اللغة) بتعليم الطلاب اللغة الإنجليزية (اللغة الوطنية) ولغتهم الأم (الصينية أو الماليزية أو التاميلية) (Research and Management Information Division,2016, p vi).

أتاح التوسع في التعليم الأساسي لسنغافورة قوة عاملة ماهرة ومتعلمة لتلبية احتياجات التحول في اقتصادها من تجارة اعادة التصدير إلى التصنيع الموجه نحو التصدير. وقد تحقق ذلك بنجاح ملحوظ: نما إجمالي الناتج المحلي بمعدل 12,7 سنويًا خلال أواخر الستينيات من القرن الماضي، حيث اجتذبت سنغافورة المصنعين الأجانب بحثًا عن العمالة منخفضة التكلفة وذات المهارات.

2. المرحلة المتمحورة حول الكفاءة: من 1979 إلى 1996

دفعت كل من المنافسة المتزايدة من طرف الدول الآسيوية الأخرى التي تتطلع إلى جذب الصناعات التحويلية منخفضة التكلفة إلى دولها وأزمة النفط العالمية عام 1973 بسنغافورة الى التحرك نحو مستوى أعلى في سلسلة القيمة الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، تم تكليف نائب رئيس الوزراء جوه كنج سوي (Goh Keng Swee) في 1978 بقيادة فريق دراسة لتحديد المشكلات في نظام التعليم في سنغافورة واقتراح حلول للإصلاح. كانت الحكومة ترى في ذلك الوقت أن المراجعة الشاملة كانت حاسمة لمواءمة نظام التعليم مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التغير في البلاد. كان الهدف الرئيسي من الدراسة التفكير في كيفية جعل سياسات التعليم وتنفيذها أكثر مرونة لتمكين كل طفل من التعلم بوتيرة تتناسب مع قدرته (Singapore Government, 2014).

أشار تقرير Goh إلى مواطن الضعف في سياسات وأنظمة وإجراءات وزارة التربية والتعليم. كان فشل نظام التعليم في المقام الأول راجع الى منهجها الجامد والموحد في تلبية الفروق في قدرات الاستيعاب ومعدلات التعلم بين الطلاب، بالإضافة الى عامل آخر هو الافتقار إلى التخطيط طويل الأجل والأهداف المحددة لتوجيه المناهج الدراسية، على سبيل المثال لم يكن هناك تعريف واضح لـــ "ثنائية اللغة الفعالة (Singapore Government, 2014).

تضمن النموذج الجديد للتعليم المزيد من المسارات للطلاب بهدف تحسين جودة التعليم، وخفض معدلات التسرب، وتطوير المهارات المطلوبة في الرأس المال الجديد والاقتصاد كثيف المهارات. قُدم للطلاب دورات مختلفة في المدارس، مع مناهج مختلفة ومقاربات تربوية مصممة لتمكين المزيد من الطلاب من الارتقاء من خلال المدارس الثانوية ومؤسسات ما بعد الثانوية (GOH & GOPINATHAN, Education in Singapore: Développements Since 1965, 2008, pp91-98)

عمل نظام التعليم الجديد على: (OCDE, 2016, p2)

– خفض معدلات التسرب: ترك 6% فقط من الطلاب المدرسة مع أقل من 10 سنوات من التعليم بحلول عام 1986 مقارنة بأكثر من 50% في الستينيات.

– تحسين جودة التعليم: ارتفع معدل النجاح في امتحانات اللغة الإنجليزية لمستوى المبتدئين من 40% في الستينيات إلى 90% بحلول عام 1984، كما حقق الطلاب السنغافوريين نتائج جيدة للغاية في الدراسة في مجالات الرياضيات الدولية والعلوم عام 1995.

تم تحسين جودة التعليم المهني بصفة خاصة من خلال تأسيس معهد التعليم التقني (ITE) عام 1992 لتوفير التعليم التقني والمهني عالي الجودة. ساعدت الصناعات في تطوير المعهد بهدف تكوين خريجين يتمتعون بالمهارات ذات الصلة بالصناعة. كما تم توسيع الجامعات والكليات التكنولوجية لتدريب عدد أكبر من العلماء والمهندسين، وبالتالي تلبية متطلبات الاقتصاد القائم على التكنولوجيا.(OCDE, 2016, p2)

3. المرحلة المرتكزة على القدرات والمدفوعة بالتطلعات: من 1997 إلى 2011

مع ظهور اقتصاد قائم على المعرفة، حولت سنغافورة اقتصادها من اقتصاد قائم على التصنيع ذي المهارات العالية الى اقتصاد قائم على الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. طورت سنغافورة فلسفة تعليمية جديدة منذ عام 1997 من اجل إعداد مواطنيها للتحول نحو هذا النموذج الاقتصادي الجديد، تمثلت هذه الفلسفة في "مدارس تُفكر، أُمة تَتَعلم" (TSLN). سعت "مدارس التفكير" لتطوير مهارات التفكير الإبداعي والنقدي وشغف التعلم مدى الحياة بدلاً من مجرد نقل المعرفة للطلاب. واستكمالاً لذلك، فإن "دولة التعلم" تضع التعليم في قلب الهوية الوطنية (GOH & GOPINATHAN, The Development of Education in Singapore since 1965, 2008, pp 29-33).

لتحقيق هذه الأهداف، زادت سنغافورة من مرونة وتنوع نظامها المدرسي. تم تقليص المناهج الدراسية لخلق المزيد من المساحة للأنشطة القائمة على الاستكشاف. تم إنشاء وقت مشترك للمعلمين للتعاون في تخطيط الدروس وأنشطة التعلم النشطة للطلاب. علاوة على ذلك، ساهم الاستثمار الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل أساليب التعلم الجديدة. تم تنظيم المدارس حول عناقيد من 10 إلى 14 مدرسة، مع قدر أكبر من الاستقلال الذاتي والمشاركة الجماعية مما ساعد المدارس على أن تكون مبتكرة في برامجها وتدريسها. كل هذه الجهود سهلت تطوير ثقافة التحسين المستمر، وبيئة مدرسية مفتوحة وتعاونية (Poon, Lam, Chan, Kwek, & Tan, 2016, pp225-241).

4. المرحلة المرتكزة على الطالب والمتمحورة حول القيم: من 2012 إلى الوقت الحاضر

أدى الزخم الناتج عن العولمة وتغيير التركيبة السكانية والتطورات التكنولوجية إلى تبني سنغافورة لرؤية "مدارس تفكر وأمة تتعلم" مما سمح لها بتطوير إطار شامل لكفاءات القرن الحادي والعشرين ونتائج الطلاب. يوضح هذا الإطار جوهر الكفاءات والقيم الأساسية التي ستمكن شباب سنغافورة من النجاح في القرن الحادي والعشرين.

قاد الإطار العام لكفاءات القرن الحادي والعشرين عملية تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية. تستخدم المدارس أيضًا إطار شامل لتصميم المناهج الدراسية وبرامج دمج المناهج التي ستساعد الطلاب على تطوير الكفاءات الضرورية.

توفر المدارس السنغافورية مجموعة متنوعة وغنية من الخبرات التعليمية لطلابها؛ علاوة على بناء أساس قوي في معرفة القراءة والكتابة والحساب، تلبي أيضًا هذه المدارس احتياجاتهم التعليمية في الجوانب المادية والجمالية والأخلاقية والاجتماعية والعاطفية وتطورها بشكل كلي. إلى جانب المناهج الأكاديمية، يمكن للطلاب السنغافوريين تطوير اهتمامهم وموهبتهم في الموسيقى والفنون والرياضة من خلال برامج المناهج الدراسية المشتركة والتعليم في الهواء الطلق. هذه الأنشطة تمنحهم أيضًا فرصًا لصقل مهاراتهم القيادية

وكذلك الكفاءات الاجتماعية والعاطفية. هناك فرص لمشاركة كل طالب في برامج "القيم-العمل" التي تساعد في بناء الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من الحياة المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المدارس السنغافورية أنشطة إثراء لتلبية اهتمامات الطلاب التعليمية والتعليم والإرشاد المهني اللذين يوفران نظرة خارج الفصل الدراسي (Research and Management Information Division, 2016, p vi).

يعتبر المعلمون ركيزة نظام التعليم في سنغافورة لذلك يتم تشجيعهم من طرف الوزارة ليكونوا في أفضل حالاتهم المهنية. بعد التدريب الأولي قبل الخدمة في المعهد الوطني للتعليم، من المتوقع مواصلة بناء المعلمون لقدراتهم في مهنة التدريس من خلال العديد من فرص الخدمة. من المحتمل أن تتعزز أكثر ثقافة التفاني والتعلم التعاوني والتميز المهني من خلال أكاديميات المعلمين ومعاهد اللغة ومجتمعات التعلم المهني(Research and Management Information Division, 2018, p vi).

ثانيا: قاطرة البحث والتطوير والابتكار

حققت سنغافورة تقدمًا مهماً في تطوير قدراتها في العلوم والتكنولوجيا والابتكار على مدار أكثر من 50 عامًا منذ الاستقلال السياسي في عام 1965. وقد استند هذا الجهد في البداية إلى نظام وطني متطور يؤكد على جذب الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة منها لنقل العمليات التكنولوجية المتقدمة بشكل متزايد إلى سنغافورة، وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية لاستيعاب واستغلال التكنولوجيات الجديدة بسرعة. في تسعينات القرن الماضي، بدأت سنغافورة بتبني نهج أكثر توازناً، مع التركيز بشكل متزايد على تطوير قدراتها المحلية في مجال البحث والتطوير والابتكار.

لجعل سنغافورة كإقتصاد مؤسس على المعرفة ومرتكز على الابتكار، بدأت الحكومة الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير القدرات والبنية التحتية والموهبة. ونتيجة لذلك، أصبح «البحث والابتكار والمؤسسة» موضوع النظام الوطني السنغافوري لدعم استمرارية الأبحاث وتثمينها.

كشفت الحكومة السنغافورية في عام 2016 عن مخطط «البحث والابتكار والمؤسسة 2020م» لاستثمار 19 مليار دولار سنغافوري على مدار خمس سنوات بدءًا من عام 2016. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18% مقارنة بفترة السنوات الخمسة السابقة، بهدف زيادة فعالية العلم والتكنولوجيا لبناء القدرات الابتكارية للقطاع الخاص ومعالجة التحديات الوطنية. وبموجب هذا المخطط، سيعرف تمويل «الفضاء الأبيض» -الذي يشير إلى نشوء البحث والابتكار وأنشطة المؤسسات- ارتفاعاً ليصل إلى 2.5 مليار دولار سنغافوري بأكثر من 50% زيادة عن عام 2015. كما ستقوم مؤسسة الأبحاث الوطنية ببناء آلية للتجديد من خلال «الفضاء الأبيض» لضمان إعادة تخصيص الموارد للمجالات المستحقة مثل تلك المتعلقة بالحاجات الوطنية، والفرص الاقتصادية، والقدرات التنافسية (Hank, 2018, 198-202).

ومن الجوانب المهمة الأخرى مضاعفة النسبة المئوية للتمويل التنافسي المفتوح في مجال البحث والتطوير العام إلى 4 مليار دولار سنغافوري لإيجاد أفضل الأفكار والاحتياجات الأكثر استحقاقاً في أربعة مجالات تكنولوجية (التصنيع والهندسة المتقدمة، الصحة والعلوم الطبية الحيوية، الخدمات والاقتصاد الرقمي، والحلول الحضرية والاستدامة) وفي البحوث الأكاديمية. ازداد الإنفاق العام على البحث والتطوير منذ عام 2006 بنسبة 9,1% سنويًا ووصل إلى 3,7 مليار دولار سنغافوري في عام 2015. تواصل كثافة الأبحاث في سنغافورة في الارتفاع، حيث عرفت زيادة من 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 2,4% عام 2015 (Hank, 2018, pp198-202).

يسعى مخطط البحث والابتكار والمؤسسة لعام 2020 إلى دعم وترجمة الأبحاث إلى حلول للتحديات الوطنية، وبناء الابتكار واعتماد التكنولوجيا في المؤسسات، ودفع النمو الاقتصادي من خلال خلق القيمة. سوف تكون خارطة الطريق السادسة الخمسية

للبحث والابتكار والمؤسسة أكثر استهدافًا في منهجها التمويلي نظرًا لسعي مؤسسة الأبحاث الوطنية إلى الاستفادة من التكنولوجيا التي تتمتع فيها سنغافورة بميزة نسبية وكذلك تعزيز قدراتها في المجالات التي تقدر وجود حاجة وطنية أكبر فيها. ومن الناحية النظرية، ينصب التركيز على المجالات التي تتداخل فيها الاحتياجات الوطنية والفرص الاقتصادية والقدرات التنافسية، بالإضافة إلى خلق قيمة من استثمارات البحث والتطوير. بدلاً من تصنيف التمويل بشكل عام إلى «البحث والتطوير الخاص» و«البحث والتطوير العام» كما كان في الماضي، يركز النهج الجديد على مجالات التكنولوجيا الأساسية الأربعة.

تستهدف المجالات إلى تعميق القدرات التكنولوجية والقدرة التنافسية لقطاعات التصنيع والهندسة في سنغافورة، وتعزيز صحة الانسان ورفاهه، والاستفادة من القدرات الرقمية للبلاد لرفع الإنتاجية وتلبية الأولويات الوطنية، مثل تطوير وتعزيز بنية تحتية ونظام أمني إلكتروني لمواجهة التهديدات الالكترونية. سيتم دعم المجالات الأربعة من خلال ثلاث برامج شاملة لعدة قطاعات (البحث الأكاديمي والقوى العاملة، الابتكار، والمؤسسة) لضمان التميز في العلوم وخلق مخزون مستمر من القوى العاملة ذات المهارات، وخلق القيمة.

حققت سنغافورة تقدما تكنولوجيا هامة خاصة منذ عام 2001. كان البحث والتطوير محدودا للغاية في أواخر الثمانينات، حيث بلغت نسبة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي 0,86% فقط عام 1987. ومع ذلك، زادت الحكومة بعد ذلك من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في سنغافورة عام 2015 ما مقداره 9,5 مليار دولار سنغافوري. وعزز ذلك زيادة الإنفاق على الأعمال في مجال البحث والتطوير والتي بلغت 5,8 مليار دولار سنغافوري في عام 2015. ومع ذلك، مهما كانت أهمية ذلك، فإن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ليست سوى جزء من القصة. والأهم من ذلك هو كيفية إدارة النفقات المتزايدة على البحث والتطوير وتنسيقه ونشره لتشكيل عناقيد الابتكار. تم تطبيق إطار مفاهيمي لتحليل العلاقة بين الابتكار والعناقيد الصناعية القائمة على المعرفة في سنغافورة لتطوير عناقيد إلكترونية، ولوجستية، ونقل، وتجارية ومالية، وهندسة بحرية خارجية، وعناقيد الطب البيولوجي والرعاية الصحية (Hank, 2018,198-202).

تركز استراتيجية الابتكار في سنغافورة بشكل رئيسي على إستراتيجية «ثالوث الموطن» المكونة من ثلاث أركان وهي: «موطن للأعمال» و«موطن للابتكار» و«موطن للمواهب» كجزء من استراتيجية الابتكار. يوفر ركن «موطن للأعمال» إطارًا شاملاً لاستراتيجيات المواهب والابتكار. الأمر المثير للاهتمام أن استراتيجية «موطن للأعمال» انتشرت بشكل كبير في جميع أرجاء سنغافورة وليس فقط في مجال الصناعات المتطورة التي تحتاج إلى إبداع وابتكار مثل الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، بل حتى انتقلت إلى السلع الاستهلاكية، والمواد الكيميائية، والطاقة. لقد أصبح مجلس التنمية الاقتصادية بمثابة شبك وحيد يعمل على تهيئة الظروف المناسبة لجذب المواهب والاستثمارات. عندما كانت هذه الشروط غير متوفرة، سعت سنغافورة لإنشائها. خذ مجال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على سبيل المثال: كان المشهد الريادي في سنغافورة غير مثمر في هذا المجال حتى وقت قريب.

يعتبر النظام البيئي المقاولاتي المسند إنجازه لاستراتيجية «موطن للابتكار» في سنغافورة قيد الانشاء. تم احصاء أكثر من 42000 شركة ناشئة عام 2015، كما تم تسجيل حوالي شخص من كل 10 أشخاص بلغ سن العمل في سنغافورة يحاول تأسيس شركته. السؤال الذي يطرح هو: لماذا لم تحصل سنغافورة بعد على اختراق لمعظم شركات التكنولوجيا الناشئة؟ تهدف الحاضنات مثل المجموعة 71 إلى إنتاجها.

تتبنى استراتيجية »موطن للمواهب» استراتيجية الابتكار في سنغافورة للاستجابة للاتجاهات الكلية واسعة النطاق التي تحدث في الأسواق العالمية. استفادت سنغافورة من موقعها الجغرافي القريب من الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند وإندونيسيا. ونتيجة لذلك، جعلت شركة Procter & Gamble من سنغافورة مركزها الإقليمي لمنتجات المستهلك والجمال. تواصل الشركات متعددة الجنسيات الامريكية الضخمة مثل« «DuPontو«General Motors» و«Archer Daniels Midland»

جعل سنغافورة جزءًا مهما من استراتيجية نموها، ومن بين الامور التي جذبتها الى سنغافورة قربها من الصين وقدرتها على الاستفادة من النمو المستقبلي في آسيا. ويعني الالتزام القوي بالعلوم والتعليم في سنغافورة وجود تدفق مستمر من المواهب الجديدة لأي شركة متعددة الجنسيات تتطلع إلى التوسع في اقتصادات آسيا الناشئة بسرعة. هدف سنغافورة أن تكون دائمًا ذات صلة بالشركات التي ترى آسيا كمصدر للنمو السريع.

أنشأت الحكومة المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في عام 1991 لدعم البحث والتطوير. كما أنشأت الحكومة المجلس الوطني للحاسب الآلي وقدمت أيضا حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الإلكتروني. بالإضافة إلى هذا، تقوم الحكومة حاليًا بتأسيس مشروعين كبيرين هما حديقة تيوس للطب الحيوي «Tuas Biomedical Park» والمدينة البيولوجية «Biopolis»، اللتين صممتا لدعم نمو التصنيع الصيدلاني والصيدلاني الحيوي.

تهدف الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة للحكومة وبالتحديد مجالات العلوم الطبية الحيوية وبرنامج إعادة التدريب المهني وإنشاء المجمعات الصناعية بالخارج إلى تنويع الاقتصاد لمواصلة النمو الاقتصادي المطرد. لا تزال الحكومة السنغافورية العامل المسيطر على التغيير من خلال سلسلة من الإجراءات التدخلية، في حين تبقى الطبقة الرأسمالية المحلية غائبة والطبقة العاملة ضعيفة نسبيا. أدرك المستثمرون الأجانب امكانية ثقتهم بسنغافورة كون الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى تصرح دائمًا بوفاء سنغافورة بالتزاماتها. على سبيل المثال، صرح رئيس شركة دوبونت "DuPont": «تبدأ الأمور بشكل غير ثابت في بلدان أخرى، بينما تلتزم سنغافورة بأي شيء يتم التصريح به».

ثالثا: الادخار الحكومي الاجباري

كانت القوة الدافعة في عملية الادخار في سنغافورة هي الادخار في القطاع العام، الذي ارتفع من أقل من ربع الادخار الوطني في عام 1974 إلى ثلاثة أخماسه بحلول عام 1984. تكونت مدخرات القطاع العام من فوائض ميزانية الحكومة والفوائض المحققة من قبل المجالس القانونية. كانت أرباح القطاع العام الناتجة عن الاحتكارات الطبيعية تدعم في الواقع العجز في المجالات ذات الأولوية الحكومية مثل الإسكان. لعبت سبع مجالس رئيسية دوراً أساسيا في تحديد مدخرات القطاع العام (Huff, 1995, p744).

تعود مساهمة القطاع الخاص في ارتفاع معدل الادخار في سنغافورة إلى حد كبير الى الادخار الاجباري الذي فرضته الحكومة من خلال نظام الضمان الاجتماعي (صندوق الادخار المركزي). وفقا لأحد التقديرات تم رفع معدل الادخار العام في سنغافورة بين عامي 1967 و1989 بنسبة 3.8%. يمكن لصندوق الادخار المركزي أن يزيد معدل الادخار المحلي لأنه (بشكل غير عادي بين البلدان النامية) يعمل وفق مبدأ صندوق الادخار: يتم دفع استحقاقات للأفراد عند التقاعد يحددها مجموع الاشتراكات السابقة للأفراد أنفسهم وأصحاب عملهم بالإضافة إلى الفوائد، بدلاً من المدفوعات التي يتم سدادها للمتقاعدين من مساهمات أولئك الذين ما زالوا يعملون. ارتفعت معدلات الاشتراكات (مقسمة بالتساوي تقريبا بين الموظف وصاحب العمل) من 10% عام 1967 إلى 38.5% عام 1980 وبلغت ذروتها عام 1984 وبنسبة 50% قبل أن تنخفض إلى حد ما (Huff, 1995, pp744-745).

بالإضافة إلى صندوق الادخار المركزي، لم تتردد الحكومة في التلاعب بالسوق للتحكم في المدخرات الخاصة الطوعية المتبقية. تم تحويل واسع غير مباشر للمدخرات من القطاع الخاص إلى الحكومة ناتج عن الودائع الطوعية لدى صندوق التوفير البريدي. كان الصندوق مطالباً بالإقراض بشكل رئيسي للهيئات القانونية أو الشركات الحكومية، أو إيداع الودائع التي أخذها لدى سلطة النقد في سنغافورة. كانت الإيداعات لدى الصندوق معفاة من الضرائب، وبعد عامين من أن يصبح مجلس قانوني في عام 1972، بدأ في تقديم

سعر فائدة أعلى من البنوك التجارية. بحلول منتصف الثمانينات، تجاوزت ودائع الادخار الصافية لدى صندوق التوفير البريدي ودائع جميع البنوك التجارية في سنغافورة مجتمعة (Huff, 1995, pp745-746).

لا توجد إجابة مرضية تمامًا لقضايا الإفراط في الادخار والاستثمار في سنغافورة. يمكن تبرير ارتفاع مستوى المدخرات من خلال الأسباب الإيجابية للمساهمة جزئيًا على الأقل في انخفاض التضخم وجزئيًا في الأسباب المعيارية لتشجيع كل من التوسع في ملكية المنازل والأمن الخارجي من خلال تراكم احتياطيات النقد الأجنبي. ليس من الواضح ما إذا كان معدل الادخار هو الأمثل بمعنى تعظيم القيمة الحالية لإجمالي المنفعة المتوقعة للسنغافوريين خلال فترة معينة، بسبب الاستحالة العملية لاكتشاف وتجميع المنافع الفردية للوصول لأي وظيفة مفيدة من المنفعة الاجتماعية. ومع ذلك، فمن الواضح أن وظيفة التفضيل التي كشفت عنها الدولة كانت مبنية على أولويات البنية التحتية والإسكان وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي (Huff, 1995, 750).

بما أن سنغافورة قد قامت في الواقع، من خلال الاستثمار الأجنبي، بتبادل جزء من مدخراتها المحلية مقابل دخول رؤوس اموال أجنبية المباشر في شكل استثمار أجنبي مباشر، كان من الممكن تحقيق استثمارات مهمة في سنغافورة دون مثل هذه المدخرات. كانت مستويات الادخار والاستثمار من القضايا المنفصلة، حيث كان من الممكن أن تدخر سنغافورة أقل مع تجنب حدوث عجز مفرط في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، يمكن الحكم على مستويات الاستثمار وفقًا لمعايير أخرى غير تعظيم المنفعة. يبدو أن سنغافورة تتوافق مع المقاربة التي تم تطويرها لتطبق على الاقتصاديات الاشتراكية والمتعلقة بكون الاستثمار الأمثل هو الذي يعظم النمو الاقتصادي. جادل هورفات (Horvat, 1965) بأن نسبة الاستثمار المثلى- التي تحددها القدرة الاستيعابية للاقتصاد أو قدرته على استخدام استثمارات جديدة بشكل منتج- كانت حوالي 35%. وبالظر الى القدرة الاستيعابية العالية بلا شك لسنغافورة، وحاجة الاقتصاد الحضري لحجم أكبر من رأس المال مقارنة باقتصاد القطاع الريفي، فإن نسب الاستثمار في الجمهورية لا تبدو مبالغ فيها بناءاً على معيار تعظيم النمو. تشير الدلائل إلى تصنيف سنغافورة من بين الدول التي تحوز أدنى المعدلات الحقيقية للعائد على رأس المال قبل خصم الإعانة، على أن الإضافات إلى الإنتاج من الاستثمارات الأخرى (الكفاءة الهامشية للاستثمار) يمكن أن تكون قريبة من الصفر. إذا كان الأمر كذلك، فقد اقتربت حصة سنغافورة من الاستثمار في الدخل الوطني من تعظيم للنمو. من شبه المؤكد أن حكومة سنغافورة، وفقًا للضغط الذي تمارسه تقليديًا على الاستثمار، قد شهدت نموًا وليس فائدة، وهو قرارها السياسي(Huff, 1995, p750).

رابعا: أهمية الحوكمة

ترى الحكومة أن حقوق الإنسان ليست مجرد مسألة سن لقوانين، وإنما إنفاذ هذه القوانين بإنصاف. وتشمل الحوكمة الرشيدة التنفيذ الفعلي للسياسات وتقديم الخدمات العامة.

تصنف الدراسات الاستقصائية العالمية سنغافورة في أعلى المراتب على الدوام .وصُنف نظامها القانوني ضمن أولى النظم من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية. واحتل النظام القانوني السنغافوري في التقرير المتعلق بالتنافسية العالمية 2009-2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة الأولى من بين 133 بلداً لاتسامه بالفعالية في فض النزاعات، والمرتبة الرابعة لفعاليته في الطعن في اللوائح التنظيمية. وصنف الكتاب السنوي عن القدرة التنافسية في العالم الذي أصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية في عام 2010 سنغافورة بأنها أفضل بلد آسيوي يمكن العمل فيه. وفي مؤشر الحوكمة الذي أصدره البنك الدولي في عام 2009 احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في الجودة التنظيمية. وكان مؤشر صافي الهجرة المحتملة هو الأعلى بالنسبة إلى سنغافورة في دراسة استقصائية عالمية صدرت في عام 2010 عن مؤسسة غالوب (Gallup) الأمر الذي يشير بأنها وجهة يرغب فيها المهاجرون. وصنفت شركة "مرسر للاستشارات في الموارد البشرية" (Mercer Human

Resource Consulting) سنغافورة في الدراسة الاستقصائية عن نوعية الحياة التي أعدتها في عام 2010 بأنها أفضل بلد آسيوي من حيث نوعية الحياة(Human Rights Council, 2011, p7) .

وترى سنغافورة أن وجود حكومة نظيفة وشفافة عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة والتمتع بحقوق الأساسية. فلو كان المسؤولون الحكوميون فاسدين، لاستحالت سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وقد أنشئ مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في عام 1952 للتحقيق في الفساد في سنغافورة وتوقيفه. وقد أدين وزراء ومسؤولون فاسدون في المحاكم وزُج بهم في السجن. صنفت سنغافورة في عام 2010 بأنها أقل البلدان فساداً في العالم في"مؤشر تصورات الفساد "السنوي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية (Human Rights Council, 2011, p7).

خامسا: قمع النقد الحقيقي لسياسات الحكومة

يتشابك تاريخ سنغافورة الحديثة مع رئيس الوزراء السابق لي كوان يو وحزب العمل الشعبي. يحكم حزب العمل الشعبي (PAP) البلاد منذ أن أصبحت مستقلة، والذي أنشأ باسم التنمية دولة استبدادية تتجاهل حقوق الإنسان واستخدمت قوة الدولة لسحق أي نقد حقيقي لسياسات الحكومة. استخدمت الحكومة وسائل ديكتاتورية لتمهيد الطريق لما يسمى بنموذج «الرأسمالية الموجهة». تم تخفيض الأجور لجعلها قادرة على المنافسة دوليا. يبدو أن التوجيهات والتدخلات الحكومية مكنت من تحقيق مستويات عالية من التنافسية بنجاح. لوحظت هذه التوجيهات الحكومية في مجالات رئيسية مثل أسواق العمل والمؤسسات المملوكة للدولة والمدخرات القسرية. تشير تجربة سنغافورة إلى أن الديمقراطية والصحافة الحرة ليست عوامل أساسية للتنمية الاقتصادية. تم الجدال كون «الاستبداد» و«الانضباط» أفضل وضروري لتحقيق معدلات نمو أعلى (Kalim, 2010, p15, Wai-Chung Yeung, 2005, pp92-94).

سادسا: المؤسسة المملوكة للدولة

بعد تخلي حزب العمل الشعبي في أوائل ستينيات القرن العشرين عن الايديولوجية الموروثة عن الاستعمار التي حصرت الحكومة في توفير البنية التحتية، انتقلت الدولة بقوة إلى المشاركة المباشرة في الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية. وهكذا، على الرغم من أن المشاريع الخاصة التي تدعمها الدولة بشكل استراتيجي كانت تعتبر القوة الرئيسية للنمو، فلقد أدركت حكومة سنغافورة إمكانات المشاريع العامة كعامل رئيسي في عملية التنمية و لم تظهر أي تردد في الانتقال إلى أي مجال من مجالات الاقتصاد الضرورية لتوسيع القدرات التكنولوجية والتصديرية لا سيما الحديد والصلب وبناء وإصلاح السفن. كان يعتقد أن المؤسسات العامة تمثل من 14% الى 16% من إجمالي الناتج الصناعي بحلول عام 1974. في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب استراتيجيات التنويع الاقتصادي، استثمرت الحكومة في الخارج أكثر من 100 مليار دولار سنغافوري في الاستثمار الأجنبي. واستثمرت شركة أخرى تعرف «تيماسيك هولدينجز» أكثر من 70 مليار دولار سنغافوري في عام 2006، كان معظمها في أربعين شركة كبيرة والتي تمثل ما يقرب من ربع سوق الأوراق المالية في البلاد. كما جاءت العديد من الخدمات التجارية من خلال المؤسسات العامة، ومن بين هذه المؤسسات نبتون أورينت لاينز (Neptune Orient Lines) المختصة في الشحن وإينركاكو (Inrxaco) المختصة في التجارة وبنك التنمية بسنغافورة والخطوط الجوية السنغافورية، جعلت هذه الأخيرة بحلول التسعينيات سنغافورة كدولة تملك خامس أكبر شركة طيران دولية في العالم وراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا(Kalim, 2010, pp15-16, Huff, 1995, p743).

سابعا: دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في سنغافورة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 42% في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة، وتوظف أكثر من نصف القوى العاملة السنغافورية. رفعت الخمسة مئة مؤسسة صغيرة ومتوسطة الأفضل من إجمالي مبيعاتها بنسبة 30% لتبلغ 13.5 مليار دولار وتضاعفت أرباحها الصافية تقريبا لتصل إلى 630 مليون دولار خلال فترة خمسة أعوام (Lim Hwee Hua, 2007). حققت من بين أفضل 500 مؤسسة احتلت المراتب الاولى من حيث المبيعات 53 شركة (10.6%) مبيعات بقيمة 50 مليون دولار أو أكثر، علاوة على 30 شركة (6%) من هذه الشركات لديها متوسط مبيعات شهري يزيد عن 5 ملايين دولار شهريًا، وهذا ليس إنجازًا بسيطًا بمعظم المقاييس (Hank, 2008, p276).

وتأتي الزيادة الأكبر من قطاعي التصنيع والبيع بالجملة، حيث ارتفع متوسط عدد الموظفين في هذين القطاعين بنسبة 33% و56% على التوالي مقارنة بعام 2006، وفي ما يتعلق بالتوظيف، تشغل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الافضل ما مجموعه 24294 موظف، يمثلون زيادة بنسبة 41% مقارنة مع تلك التي تم تصنيفها عام 2006. من حيث القدرة على توليد الأرباح، تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات القابضة والمالية والملكية المراكز الثلاثة الأولى من حيث متوسط هامش الربح، وبينما لا يشكل عدد الشركات في هذه القطاعات الثلاثة سوى نسبة صغيرة من تصنيف الخمسة مئة مؤسسة صغيرة ومتوسطة الافضل إلّا أنها قادرة على تحقيق متوسط ربح صاف قدره 1.3 مليون دولار، كما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة نتائج جيدة إلى حد ما؛ زادت المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على مر السنين من القيمة المضافة المحققة من طرفها وبنسبة تراكمية 7.4% على مدار السنوات الخمس من 2003 الى 2007 وتمثل 46% من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد سنغافورة، طورت العديد من هذه المؤسسات استراتيجياتها التنافسية الى حد كبير على أساس عوامل النجاح الرئيسية "MK3" النقود، الأسواق، والتسيير والمعرفة (Hank, 2008, p276).

تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات في زيادة رأس المال للنمو. ولتحسين فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أنشأت الحكومة السنغافورية العديد من البرامج مثل قرض النفاذ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2005، وهو برنامج قروض مورقة، حقق حتى 2007 مبلغ 100 مليون دولار من القروض لنحو 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتعاونت الحكومة مع مجموعة العمل لتنظيم المشروعات في عام 2006 لإنشاء أول منصة لتداول الأسهم الخاصة للسماح للشركات الصغيرة والمتوسطة عالية النمو لجمع رأس المال بطريقة فعالة من حيث التكلفة نسبيًا. وباستثناء تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات الى 18 من سنة التقييم 2008، رفعت الحكومة السنغافورية الحد الأدنى للإعفاء الضريبي الجزئي للشركات من 100 ألف دولار إلى 300 ألف دولار، في حين يمكن أن تستمر المؤسسات الناشئة أيضًا في الاستفادة من الإعفاء الضريبي الكامل لأول 100 ألف دولار امريكي من دخلها الخاضعة للضريبة خلال السنوات الثلاث الاولى من النشاط. لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل التطوير، كما أطلقت الحكومة السنغافورية مبادرة الحزمة المتكاملة من تطبيقات برامج تخطيط موارد المؤسسة (EnterpriseOne) عام 2006، توفر هذه الحزمة للشركات الصغيرة والمتوسطة معلومات تجارية ومشورة في مجالات مثل التسويق وتطوير القدرات، تشتمل هذه الحزمة على بوابة إلكترونية مدعومة بخط هاتفي ساخن وشبكة من مراكز تطوير المؤسسات. تستقطب البوابة الإلكترونية حوالي 37000 زائر فردي شهريا، وتساعد شبكة مراكز تطوير المؤسسات حوالي 900 مؤسسة صغيرة ومتوسطة شهريا (Lim Hwee Hua, 2007).

تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرق آسيا المستندة على النماذج الناجحة لليابان بأنظمة حكومية وبيروقراطية قوية توفر المساعدة التقنية وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات من خلال مراكز التكنولوجيا المنتشرة على مساحة جغرافية واسعة، وقد تم محاكاة هذا النموذج من قبل العديد من الدول في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. ويساعد تقاسم المسؤولية البيروقراطية على نشر عبء

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من مختلف نقاط القوة النسبية وقدرات كل وكالة أو مركز تكنولوجي. يتم تنسيق هذا من قبل وكالة حكومية مركزية (وزارة التجارة الخارجية والصناعة والتي أصبحت تسمى الآن وزارة التجارة والصناعة) التي تشرف على كيفية عمل النظام وضبطه وفقاً للأولويات الوطنية. لا تواجه سنغافورة كدولة مدينة نفس التحديات التي تواجهها الحكومات الإقليمية ويمكنها تنفيذ السياسات والتكنولوجيات بشكل أسرع وأسهل نسبيا من خلال الوكالات الوطنية المركزية، مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية والاستفادة من التقنيات(Hank, 2008, pp278-279).

أتاح تطوير وتوسيع نظام التعاقد من الباطن في سنغافورة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء قدراتها وتوسيع مساهماتها في الاقتصاد الوطني في غضون فترة قصيرة من الزمن، مما أدى إلى قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيل القطاع الصناعي ومساهمته في نشر النمو الاقتصادي. ليس لدى سنغافورة الكثير من التكتلات الصناعية المحلية الكبيرة وبالتالي تمثلت استراتيجيتها للتعاقد من الباطن في تلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات العالمية(Hank, 2008, p279).

ثامنا: الاستثمار الاجنبي المباشر وتوجيه سوق العمل

تم انفصال سنغافورة عن ماليزيا في عام 1965، وقد واجهت في ذلك الوقت مشاكل الركود الاقتصادي والنمو السكاني السريع. وهكذا، فإن الحكومة – بقيادة لي كوان يو رئيس حزب العمل الشعبي – اختارت الحل الأكثر براغماتية، الذي تركز حول الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل خلق بطريقة سريعة الوظائف. وبشكل أكثر تحديدًا، سعت الدولة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي "greenfield"، والذي يشير إلى لإنشاء شركة أجنبية لمنشأة إنتاج جديدة تمامًا تمتلكها وتتحكم بها (Alexius A. Pereira, 2006, p9).

لتسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي لعبه وما زال يلعبه الاستثمار الاجنبي، نستدل بالشركات الصناعية المملوك للأجانب والتي لم تتجاوز نسبتها 25% من اجمالي الشركات الصناعية، إلّا أنها وظفت 25% من القوى العاملة وأسهمت في ما يقرب من 72% من إجمالي صادرات البلاد عام 1982. تم جذب الشركات الأجنبية من خلال العمالة الرخيصة والمنظمة والأسواق الإقليمية سريعة النمو. يمكن أن يأخذ الإنتاج المحقق من طرف الشركات متعددة الجنسيات شكل صادرات إلى بلد المنشأ أو إلى بلدان أخرى أو يمكن استخدامه كمدخلات في الصناعات الموجهة للتصدير في البلد المضيف. توجد هذه الأنواع الثلاثة من الأنشطة في سنغافورة مثل المنسوجات الصناعية التي يتم تصديرها مقابل منتجات التكنولوجيا العالية. كما سادت أنشطة التجارة البينية أيضا، حيث شاركت الشركات الفرعية التابعة للشركات متعددة الجنسيات في جزء من عملية إنتاج عالمية. ونتيجة لذلك، فإن هذا التطور بعيد كل البعد عن كونه مستقلاً وغير هام مع اعتماد كبير على الاقتصادات المتقدمة والشركات الأجنبية (Kalim, 2010, p18).

قدمت حكومة سنغافورة حزمة من أدوات السياسة المصممة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي اشتملت على تقديم حوافز ضريبية مواتية للغاية للشركات العالمية العاملة في الإنتاج الصناعي وحتى البنية التحتية الصناعية الجاهزة بالكامل، مثل توفير المصانع الجاهزة للعمل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والربط بالنقل والخدمات العامة. كما قامت بضبط اليد العاملة المحلية بقوة من خلال تسييس الحركة العمالية، وفرض الحكومة سيطرة فعلية على النقابات ونقل السلطة التفاوضية من العمال لأرباب العمل (Huff, 1995, p740). حتى أن حكومة سنغافورة أنشأت لجنة خاضعة لرقابة الدولة تعرف باسم "المجلس الوطني للأجور" تسهر على بقاء الأجور جد جذابة للمستثمرين الأجانب. كما استثمرت بشكل كبير في التعليم العام والرعاية الصحية والإسكان (ليس لأنها كانت حكومة "مؤيدة للرفاهية") ولكن لأنها كانت ترغب في تحسين نوعية الموارد البشرية من أجل جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبي. شرعت الحكومة أيضا في حملة للقضاء على جميع أشكال الفساد داخل الحكومة وقطاع الأعمال في سنغافورة. على

الرغم من أن الأمر استغرق وقتًا طويلاً، إلا أن غياب الفساد في سنغافورة أصبح أحد الأسباب الأكثر شيوعًا التي استشهدت بها الشركات العالمية للاستثمار في سنغافورة. كما منحت الحكومة السنغافورية أيضا الشركات العالمية إمكانية الوصول الكامل إلى سوق سنغافورة، أساسا من خلال إعلان سنغافورة كمنطقة تجارة حرة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار ذلك ميزة بسبب صغر حجم السوق وبالتالي لم يكن ذا أهمية كبيرة للشركات العالمية. وبدلاً من ذلك، كانت تدخلات الدولة لخلق عوامل إنتاج تنافسية لا سيما تكلفة ونوعية العمالة، وإقامة نظام استثمار مستقر (من خلال حوكمة قوية للاقتصاد والنظام السياسي) جذابة للشركات العالمية (Alexius A. Pereira, 2006, p10).

ومع ذلك، لم تكن استراتيجيات الحكومة الموجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر هي السبب الوحيد وراء جذب الجزيرة لحجم واسع من الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد كل شيء، كان لدى العديد من الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم سياسة حوافز مماثلة أو حتى أكثر جاذبية، حيث سعى الجميع الى عرض الوصول إلى الأسواق المحلية الواسعة والمربحة على الشركات العالمية. أحد العوامل التي أعطت سنغافورة بالفعل ميزة هي الحقيقة القائلة بتقبل عدداً قليلاً جداً من دول جنوب شرق آسيا للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الوقت. طبقت حكومات ماليزيا وإندونيسيا وتايلند استراتيجيات وطنية للتصنيع من خلال إحلال الواردات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية الوطنية تحمي الشركات المحلية من المنتجين الأجانب. أقصت الحكومات الشيوعية (مثل حكومات الصين وفيتنام وكمبوديا ولاوس وكوريا الشمالية) والحكومات المؤيدة للاشتراكية (مثل الهند) بالكامل تقريباً الاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا خلال هذه الفترة، كانت هونغ كونغ فقط –التي لم تكن دولة مستقلة تماما– وبعض الجيوب من تايوان وكوريا الجنوبية على الأرجح المنافسين الرئيسيين الوحيدين لسنغافورة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر. كانت الفلبين مفتوحة بوجه عام أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لم تستفد منه أبداً على اعتبار انها لازالت اقتصادًا يغلب عليه الطابع الزراعي في ذلك الوقت. وبهذا المعنى، كانت سنغافورة المكان الوحيد حيث تستطيع الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية توطين إنتاجها فيها خلال هذه الفترة (1970–1980). تمكنت سنغافورة بهذا من احتلال المركز الأولي كمركز تصنيع للشركات العالمية في المنطقة (Alexius A. Pereira, 2006, pp10-11).

حدثت في السنوات الأخيرة تحولات هائلة في نقل الوظائف من طرف الشركات الأجنبية نحو البلدان المجاورة الأخرى. ركزت سنغافورة كتحضير لبيئة الأعمال المتغيرة هذه على قطاعات أكثر تخصصًا وكثافتا لرأس المال مثل قطاع التكنولوجيا الحيوية. تخطط الحكومة لنقل العمال من التصنيع إلى قطاعات الخدمات، ولكن سيكون من الصعب ترقية عمال التصنيع ليصبحوا باحثين في التكنولوجيا الحيوية. اتخذ مجلس التنمية الاقتصادية الحكومي في السنوات الأخيرة مبادرة لتعزيز قطاعات مثل الأدوية والتكنولوجيا الطبية الحيوية وخدمات الرعاية الصحية. لم تصمم سياسات سنغافورة في المجالات الطبية الحيوية لمساعدة الشركات المحلية كما تفعل الدول الأخرى، ولكن تعتبر دعوة للشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالقطاع الطبي الحيوي من خلال تقديم الدعم لهذه الاخيرة للاستثمار في سنغافورة. زيادة على ذلك، من أجل ضمان توفير ما يكفي من القوى العاملة ذات المهارات العالية، استثمرت الحكومة بكثافة في التدريب والتعليم في مجال الطبي الحيوي، بما في ذلك تقديم عدد كبير من المنح الدراسية للطلاب الأجانب والمحليين للقيام بالأبحاث في هذا المجال. قامت الحكومة السنغافورية كذلك بتعديل قوانين الهجرة للسماح للشركات متعددة الجنسيات باستخدام المواهب الأجنبية في قطاع الطبي الحيوي (Kalim, 2010, p18).

تاسعا: أهمية الخدمات اللوجستية

تعتبر سنغافورة واحدة من أكثر الدول تأثيرا على الساحة اللوجستية الدولية، فقد احتلت سنغافورة المرتبة الخامسة كأفضل قطب لوجستي بين 160 دولة ضمن "مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2014" الصادر عن البنك الدولي(Leysen & Yuling, 2014, p57) .

حسب شركة Frost & Sullivan الاستشارية ينمو سوق النقل والخدمات اللوجستية بمعدل سنوي يبلغ 6,2، هذا التوسع المستدام يرجع الى نمو التجارة الخارجية المسجلة منذ الربع الثالث من عام 2013 في أعقاب الانتعاش الاقتصادي العالمي. وتحصي سنغافورة أكثر من 7000 مؤسسة لوجستية، توظف أكثر من 180 ألف عامل وهو ما يمثل 12,3 من القوة العاملة في سنغافورة (Leysen & Yuling, 2014, p58)

أصبحت سنغافورة القطب المفضل للجهات الفاعلة الرئيسية لقطاعات الصناعة الفضائية، والعلوم الطبية الحيوية، والبتروكيماويات، والالكترونيات، والاتصالات من أجل اللوجستيات وتسيير سلسلة التوريد. كما أنها تعتبر مركزًا عالميًا لمقدمو الخدمات اللوجستية المستقلة (PLs3) الذين يقدمون خدمات واسعة النطاق تتراوح من الشحن الجوي إلى الاجراءات الجمركية، والنقل البحري، والنقل المحلي، والتخزين، التوزيع، وحلول سلسلة التوريد المخصصة، وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة للمنتجات التي تمر عبر سنغافورة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي: (Yuling, 2014, pp4-5)

- يرتبط ميناء سنغافورة بـــ 600 ميناء آخر في 123 دولة من خلال 200 طريق شحن، مع رحلات يومية إلى كل ميناء رئيسي في العالم، بينما يقدم مطار شانغي حوالي 6800 رحلة أسبوعية إلى 280 مدينة في 60 دولة.

- صناعات الفضاء: تحتل سنغافورة مركز الريادة في مجال الطيران في آسيا، كما أنها رائدة في خدمات الصيانة والإصلاح والتجديد والتشغيل ضمن مجال الصناعات الفضائية. يوفر وجود أهم مقدمو الخدمات اللوجستية المستقلة في العالم في سنغافورة مجموعة واسعة من الفرص لمؤسسات الصناعة الفضائية وشركات الطيران في آسيا.

- كيمياء: تعتبر سنغافورة موطن ثالث أكبر مجموعة للبتروكيماويات في العالم. توفر البلاد مواد خام تنافسية للبتروكيماويات والمواد المتقدمة والمواد الكيميائية المتخصصة. تنشط العديد من شركات الخدمات اللوجستية في سنغافورة، ومثال عن ذلك وسعت مجموعة Katoen Natie البلجيكية محطة Jurong اللوجستية الواقعة في جزيرة Jurong - وهي مجموعة بتروكيماوية مهمة- من اعمالها ليصل استثمارها ما يقرب من 33 مليون يورو.

- الرعاية الصحية والخدمات اللوجستية لسلسلة التبريد: تلعب سنغافورة دورًا مهمًا في التعامل مع المعدات الحساسة لشركات التكنولوجيا الصيدلانية والطبية. من اجل تلبية نمو تصنيع المنتجات الطبية الحيوية المعقدة، والبحوث والاختبارات السريرية في آسيا، أنشأت سنغافورة مراكز الخدمات اللوجستية المستقلة (PLs3) مماثل لشركات الخدمات اللوجستية العالمية DHL وUPS وTNT مخصص للحقل العلمي، قادر على تسليم الشحنات في درجة حرارة ورطوبة متحكم فيها.

عاشرا: الاتفاقيات الاقليمية.. أهمية رابطة الآسيان لسنغافورة

شدد رئيس الوزراء السابق جوه تونغ «Goh Tong» في عام 1999 على التزام بلاده نحو مزيد من التكامل مع الاقتصادات العالمية من أجل بناء سنغافورة ذات مستوى عالمي، كما عبر عن ذلك بقوله: "ينبغي علينا الآن أن نذهب نحو العالمية من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية أو عمليات اندماج مع فاعلين رئيسيين آخرين. في الواقع، ليس أمامنا خيار - فعندما تتعزز الصناعات في جميع أنحاء العالم، إما نصبح فاعلين رئيسيين، أو نحن لا شيء". ويمكن إظهار أهمية التكامل مع الاقتصادات العالمية لسنغافورة عبر رابطة الآسيان وتأثيرها على أنماط التجارة والاستثمار ضمن هذه الاخيرة:

1. التأثير على أنماط التجارة في سنغافورة: (Hank, 2017, pp207-208)

كان للمراحل المختلفة للتعاون والتكامل الاقتصاديين للرابطة على مر السنين بعض الآثار الإيجابية على أنماط التجارة في سنغافورة في جنوب شرق آسيا. النمو الكبير لم يكن واضحا في المرحلة الثانية (1976-1991). من عام 1977 إلى عام 1985، زادت تجارة سنغافورة مع الآسيان من 5,8 مليار دولار إلى حوالي 9,5 مليار دولار أمريكي. استمر النمو البطيء حتى بعد أن رفعت

الآسيان المستوى التفضيلي لـــمنطقة التجارة التفضيلية من 10% في عام 1977 إلى 50% في عام 1988. وقد شوهد النمو الملحوظ في تجارة سنغافورة مع الآسيان في المرحلة الثالثة (1992-1997) عندما تبنت الآسيان منطقة التجارة الحرة و CEPT في عام 1993، زادت التجارة بين سنغافورة وآسيان خلال هذه الفترة من 22 مليار دولار في عام 1990 إلى ما يقرب من 70 مليار دولار بحلول نهاية عام 1996. وقد أدى نمو تجارة سنغافورة – آسيان في التسعينيات إلى تأسيس الآسيان كسوق رئيسية للتجارة الخارجية في سنغافورة. زادت حصة تجارة سنغافورة – آسيان في إجمالي التجارة العالمية لسنغافورة من حوالي 20% في عام 1985 إلى ما يقرب من 30% في عام 1996. غير أن هذه الزيادة لم تدل على أن تجارة سنغافورة كانت أكثر توجها نحو منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في التسعينات. وفي الواقع، انخفضت كثافة التجارة في تجارة سنغافورة مع الآسيان من عام 1990 إلى عام 1996، على الرغم من أن حصة سنغافورة – رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في إجمالي التجارة العالمية في سنغافورة زادت خلال هذه الفترة.

و لم يحدث نمو كبير في تجارة سنغافورة مع الآسيان إلا خلال المرحلة الرابعة (1998 إلى الوقت الحاضر). وقد تجلى ذلك في الزيادة بنسبة 170% في تجارة سنغافورة- آسيان من 67 مليار دولار في عام 1997 إلى 182 مليار دولار بنهاية عام 2015، وهو ما يمثل حوالي 33% من إجمالي التجارة العالمية في سنغافورة. كما بدأت كثافة التجارة بين سنغافورة ورابطة الآسيان في الارتفاع خلال هذه الفترة، واستمرت حتى الوقت الحاضر. تتركز العلاقات التجارية لسنغافورة مع ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند، ومؤخراً مع فيتنام. وبلغ إجمالي تجارة البضائع في سنغافورة مع تلك البلدان الأربعة بحلول نهاية عام 2015 ما قيمته 72 مليار دولار أمريكي و43 مليار دولار و22 مليار دولار و16 مليار دولار أمريكي على التوالي. بلغ إجمالي تجارة البضائع مع الفلبين 11 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015.

2. التأثير على أنماط الاستثمار في سنغافورة: (Hank, 2017, pp208-209)

أصبحت الآسيان أكثر تكاملاً خلال المراحل من الثانية إلى الرابعة؛ لم تتوسع التجارة مع الآسيان فحسب، بل أصبحت استثمارات سنغافورة في الخارج إقليمية أيضًا. ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر لسنغافورة بشكل كبير منذ التسعينات، حيث بلغ النمو في القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية لسنغافورة حوالي 173 مليار دولار بنهاية عام 2007 أي قبل الأزمة المالية العالمية. وقد خصص جزء كبير من استثمارات سنغافورة لرابطة آسيان، خاصة لماليزيا وإندونيسيا وتايلاند، وكذلك لمنطقة شرق آسيا ولا سيما الصين والهند. وصل الاستثمار الأجنبي المباشر من سنغافورة نحو الآسيان عام 2014 إلى 84 مليار دولار أو 117 مليار دولار سنغافوري.

كما تظهر الشركات السنغافورية اهتماما متزايدا بالاستثمار في مشاريع التنمية في بلدان منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، مثل فيتنام وميانمار، وإلى حد أقل كمبوديا. لقد كانت سنغافورة لاعباً رئيسياً في البرنامج منذ إنشائها في عام 2001. وتركز معظم المشروعات على تحسين البنية التحتية للنقل والطاقة ، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية في بلدان الـــ VMMC ومنطقة ميكونغ الكبرى. تركز الاستثمار المباشر لسنغافورة في ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند وفيتنام، وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأربعة 29 مليار دولار، و34,3 مليار دولار، و14 مليار دولار أمريكي، و3,5 مليار دولار في نهاية عام 2014 على التوالي.

الخاتمة:

رغم افتقار سنغافورة للموارد الطبيعية والمالية اللازمة في عملية تنميتها إلاّ أنها استطاعت تحقيق الانطلاق الاقتصادي وأن تصبح في مصاف اكثر دول العالم تقدما، وهو ما يمكن أن تصبح عليه اي دولة من الدول المتخلفة رغم اختلاف الظروف التاريخية والمتغيرات الداخلية والخارجية.

وأظهرت الدراسة النتائج التالية :

– دور الدولة: لعبت الدولة السنغافورية دورًا كبيرًا وإيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات كانت ترتكز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع السنغافوري..

– التعاون الوثيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات العالمية: أظهرت التجربة السنغافورية الدور المهم لنظام التعاقد من الباطن في بناء قدرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع مساهماتها في الاقتصاد الوطني في غضون فترة قصيرة من الزمن، مما ادى بهذه المؤسسات لتشكيل القطاع الصناعي ومساهمتها في نشر النمو الاقتصادي، وتمثلت استراتيجيتها للتعاقد من الباطن في تلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات العالمية.

– البحث العلمي: أصدرت سنغافورة ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المؤسسات والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل سنغافورة عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات العلوم الطبية الحيوية والصيدلية.

– الاستثمار في العامل البشري: أثبتت التجربة السنغافورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية.

– استغلال الظروف الدولية: استفادت سنغافورة من الاستثمار الاجنبي في فترة السبعينيات والثمانينيات نتيجة عدم تقبل دول جنوب شرق آسيا (المنافسة المباشرة لسنغافورة على الاستثمار الاجنبي) للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الوقت، فقد طبقت حكومات ماليزيا وإندونيسيا وتايلند استراتيجيات وطنية للتصنيع من خلال إحلال الواردات، وأقصت الحكومات الشيوعية (مثل حكومات الصين وفيتنام وكمبوديا ولاوس وكوريا الشمالية) والحكومات المؤيدة للاشتراكية (مثل الهند) بالكامل تقريباً الاستثمار الأجنبي المباشر. وبهذا المعنى، كانت سنغافورة المكان الوحيد تقريبا حيث استطاعت الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية توطين إنتاجها فيها خلال تلك الحقبة.

– الاستفادة من التعاون الدولي: استفادة سنغافورة من التعاون والتكامل الاقتصاديين للآسيان على مر السنين في التأثير الإيجابي على أنماط التجارة والاستثمار.

– أهمية الخدمات اللوجستية: تعتبر سنغافورة واحدة من أكثر الدول تأثيرا على الساحة اللوجستية الدولية، حيث تسجل أهمية الخدمات اللوجستية في التوظيف وفتح مجالات استثمارية جديدة.

– الديكتاتورية الوطنية: استخدمت الحكومة وسائل ديكتاتورية لتمهيد الطريق لما يسمى بنموذج «الرأسمالية الموجهة». لوحظت التوجيهات الحكومية في مجالات رئيسية مثل أسواق العمل والمؤسسات المملوكة للدولة والمدخرات القسرية. يبدو أن التوجيهات والتدخلات الحكومية مكنت من تحقيق مستويات عالية من التنافسية بنجاح.

ومن بين ما يوصي به الباحث في ظل الدروس المستفادة من هذه التجربة:

– تأهيل وتنمية الفرد ليأخذ دوره الحقيقي في التنمية.

– تشجيع ودعم المبادرين حتى يتمكنوا من الإبداع وبالتالي التوسع وخلق فرص عمل.

– الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المناسب لها من قبل الحكومة، باعتبارها ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني.

– ضرورة فهم الدولة لأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية مما سيدفعها لتطويره.

– ضرورة ادراك اهمية الإبداع وعدم محدوديته وامكانية تحويل المعيقات الى فرص ابداعية.

– ايلاء اهتمام خاص والتركيز على استقطاب الاستثمار الاجنبي، وتوفير التسهيلات والدعم اللازم لذلك، نظراً لقدرته في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

– ضرورة ارساء السلطات العمومية لمبدأ الشفافية ومنع الفساد وتسهيل بيئة الأعمال وتطبيق القوانين والتشريعات من أهم العوامل التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

– التركيز على التخطيط السليم، ووضع رؤية وخطة طويلة الأمد محددة الاتجاهات، يشارك الجميع بتحقيقها مع الاهتمام دائما بتقييم الخطط ومتابعتها.

– فهم الأهمية الخاصة للبحث العلمي وربطه بالاقتصاد، لما له من أهمية في تطوير الصناعة والأعمال بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

– ضرورة استيعاب السلطات العمومية أن تكون السياسات والخطط داعمة للأعمال، وأهمية التركيز على الميزة التنافسية في تحديد الاولويات.

– ضرورة فهم وجود حوكمة جيدة ونظام خدمة مدنية جيد ينتج قطاع عام ذو كفاءة عالية.

قائمة المراجع:

References in english

3. GOH , C. B., & GOPINATHAN, S. (2008). Education in Singapore: Developments Since 1965. in B. FREDRIKSEN, & J. P. TAN , *An African Exploration of the East Asian Education Experience* (pp. 80-108). Washington, DC: The World Bank.
4. GOH , C. B., & GOPINATHAN, s. (2008). The Development of Education in Singapore since 1965. in S. K. LEE , C. B. GOH , B. FREDRIKSEN, & J. P. TAN , *Toward a Better Future Education and Training for Economic Development in Singapore since 1965* (pp. 12-38). Washington DC: The World Bank and the National Institute of Education (NIE).
5. Hank , L. (2008). SMEs Development Policy Environment and Challenges in Singapore. in L. Hank, *SME in Asia and Globalization* (pp. 266-286). Indonesia: Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.
6. Hank , L. (2017). Singapore. in J. Ponciano S. Intal, & C. Lurong , *ASEAN and Member States: Transformation and Integration* (Vol. 3, pp. 199-217). Indonesia: Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.
7. Hank , L. (2018). Innovation Policy in Singapore. in A. MASAHITO, *INNOVATION POLICY IN ASEAN* (pp. 198-217). Indonesia: Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.
8. OCDE. (2016). *PISA 2015 HIGH PERFORMERS : Singapore.* Paris: OECD Publishing.
9. OECD. (2011). *Lessons from PISA for the United States, Strong Performers and Successful Reformers in Education.* PARIS: OECD Publishing.
10. Poon, c. l., Lam, K. W., Chan, M., Kwek, D., & Tan, S. (2016). Preparing students for the twenty-first century: A snapshot of Singapore's approach. in s. Choo, D. Sawch, A. Villanueva, & R. Vinz, *Educating for the 21st Century Perspectives: Policies and Practices from Around the World* (pp. 225-241). Singapore: Springer.
11. Wai-Chung Yeung, H. (2005). Institutional capacity and Singapore's developmental state: Managing economic (in)security in the global economy. in E. Helen Nesadurai, *Globalisation and Economic Security in East Asia: Governance and Institutions* (pp. 85-106). London: Routledge.

12. مقال في مجلة:

13. Alexius A. Pereira. (2006). Running Just to Stay Still: Singapore's FDI-Attraction Strategies (1965-2005). *ARI Working Paper Series*(60), 1-22.
14. Huff, W. G. (1995). What is the Singapore model of economic development? *Cambridge Journal of Economics, 19*(6), 735–759.
15. Kalim, S. (2010). The Political Economy of Development in Singapore. *Research in Applied Economics, 2*(2), 1-31.

16. التقارير:

17. Human Rights Council. (2011). *National report submitted in accordance with paragraph 15 (a) of the annex to Human Rights Council resolution 5/1 : Singapore.* Geneva: General Assembly, United Nations.
18. Human Rights Council. (2016). *National report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to Human Rights Council resolution 16/21: Singapore.* Geneva: General Assembly, United Nations.
19. Klaus Schwab. (2018). ,*The Global Competitiveness Report 2018.* Geneva, Switzerland: the World Economic Forum.
20. Kovacevic, M., Assa, J., Bonini, A., Calderon, C., Yu-Chieh Hsu, Lengfelder, C., et al. (2018). *Human Development Indicators and Indices: 2018 Statistical Update Team.* Washington DC, USA: Communications Development Incorporated.
21. Research and Management Information Division. (2016). *Education Statistics Digest 2016.* Singapore: Ministry of Education.
22. Research and Management Information Division. (2018). *Education Statistics Digest 2018.* Singapore: Ministry of Education.

23. الدراسات:

24. Leysen , A., & Yuling, M. (2014). *SINGAPOUR : Étude réalisée dans le cadre de la mission économique conjointe présidée par SAR la Princesse Astrid, Représentante de SM le Roi 22-28 novembre 2014.* Bruxelles, Belgique: Agence pour le Commerce extérieur.
25. Yuling, M. (2014). *SINGAPORE: Logistics Industry.* Brussel, Belgium: Belgian Foreign Trade Agency.

26. مقالات على الانترنيت:

27. Lim Hwee Hua. (2007, April 13). *Opening Remarks by Mrs Lim Hwee Hua, Minister of State for Finance and Transport At The 3rd SME Credit Bureau Conference, 13 April 2007*. Accessed on 07 26, 2019, on Minister for Finance, singapore: https://www.mof.gov.sg/newsroom/speeches/Opening-Remarks-by-Mrs-Lim-Hwee-Hua-Minister-of-State-for-Finance-and-Transport-At-The-3rd-SME-Credit-Bureau-Conference-13-April-2007

28. Ministry of Education. (2014, April 01). *Information Sheet on 21st Century Competencies*. Accessed on 08 02, 2019, on Ministry of Education, Singapore: https://www.moe.gov.sg/news/press-releases/information-sheet-on-21st-century-competencies

29. Singapore Government. (2014). *Report on the Ministry of Education 1979*. Accessed on 07 27, 2019, on Singapore Government: http://eresources.nlb.gov.sg/history/events/8f0a445f-bbd1-4e5c-8ebe-9461ea61f5de#3

30. مواقع المنظمات الدولية على الانترنيت:

31. The World Bank. (2019, 07 10). *World Development Indicators*. Accessed on 08 08, 2019, on The World Bank: https://data.worldbank.org/country/singapore?view=char